لا للحسد والانحراف فمن طلب شيئا وجد وجد ومن انتقد زلل اخيه بعين
الرضى والانصاف فقد تفرد والكمال محال لغير ذي الجلال ولما من الله تعالى
باتمام هذا التقريب وجاء بحمد الله تعالى اخذا من كل مطلب بنصيب فائقة
نافذا الى الغرض بسهمه المصيب كاويا قلوب الحاسدين بمفهومه ومنطوقه
راغما انوف المتصلفين لما استوى على سوقه **وسميته** فيض القدير
بشرح الجامع الصغير ويحسن ان يترجم بمصابيح التنوير على الجامع الصغير
ويناسب ان يرسم بالروض النضير في شرح الجامع الصغير ويليق ان
ان يدعى بالبدر المنير في شرح الجامع الصغير وحيث اقول قال القاضي
فالمراد المحقق البيضاوي او العراقي فمجدد من قبل الامهات خاتمة
الحفاظ زين الدين العراقي او جدي فقاضي القضاة يحيى المناوي
او ابن حجر فحافظ عصره القاضي ابو الفضل العسقلاني وانا احقر
الورى خويدم الفقرا محمد المدعو عبد الرؤوف المناوي حفه الله بلطفه
بما وى وكفاه المعادي والمناوي ونور قبره حين اليه ياوي وعلى الله
الاتكال واليه المرجع والمآل لا ملجأ الا اليه ولا قوة الا بالله وها انا
اشرع في المقصود مستفيضا من ولي الطول والجود قال المص **بسم الله**
اي بكل اسم للذات الاقدس لا بغيره ملتبسا للتبرك او لف فالباء للملابسة
كما هو مختار الزمخشري وهو احسن وافصح من جعلها للاستعانة الذي
اقتضى صنيع القاضي ترجيحه لان الملابسة اقطع في التعظيم وادخل
في الادب بخلاف جعل اسم الله الة غير مقصودة لذاتها ولانها ادل
منها على ملابسة جميع اجزاء الفعل ولان التبرك باسمه ظاهر لكل احد
وتاويل الالية بان المراد ان الفعل لا يتم شرعا ما لم يصدر باسمه لا يدرك
الا بدقة نظر ولان ابتداء المشركين كان باسماء الهتهم المتبرك بها ولان
كون اسم الله الة للفعل ليس الا باعتبار انه يتوسل اليه ببركته
فعاد للتبرك ذكره الشريف وغيره وتعقب المولى حسين الرومي الاول
بان تلك الجهة غير ملحوظة بل الملحوظ جهة كون الفعل غير معتبر شرعا
ما لم يصدر به كما تقرر وهو يعارض التبرك بل ارجح والثاني بمنع الالية
المذكورة فمهمات اثباتها وبفرضه فبالاستعانة في جميع اجزاء الفعل
فيها الدلالة على تلك الملابسة مع زيادة لا تفاوت بها الالية والثالث
بان العبرة بالخواص فالعوام كالهوام والدقة من اسباب الترجيح لا الرد
والرابع بان جعله الة يشعر بان له زيادة مدخل في الفعل وتشتمل على
جعل الموجود لفوات كماله بمنزلة المعدوم وذا يعد من المحسنات انتهى

وتوزع

وتوزع بما فيه طول لا يسعه المقام وحذف متعلق الباء لئلا يتقدم في الابتدا غير
اسم الله تعالى وهو لا بد منه في اظهار المبدئية ليشاكل اللفظ المعنى ومن
ثم التزم حذفه في كلام الحكيم تقديرا ما لا بد منه لاظهارها كتقديم الباء ولفظ
اسم فلا يفوت البدء بذكر الله كما بينه الشريف اذ المطلوب المبدئية على وجه
يدل عليها وعلى الاختصاص والباء وسيلة لذلك والابتداء لا يتعين كونه
باسم خاص من اسمائه بل يحصل باي لفظ دل على اسمه فاستبان ان
الابتداء بلفظ الاسم ابتداء بالاسم حقيقة والباء وسيلة لذكره وان التبرك
يحصل بجميع اسمائه والتعريف الاضافي فيه يحمل على معاني التعريف
باللام فيراد جنس الاسماء وجميع افرادها وقدر متعلق الباء فعلا
لاصالته في العمل وقلة الاضمار ومؤخرا ليفيد الحصر والاهتمام وقول
ابي حيان تقديم الظرف لا يوجب الاختصاص اطنب المحقق ابو زرعة
في دفعه في حاشية الكشاف ولا يرد اقرا باسم ربك لان الاهم ثم فعل
القراءة لكونها اول منزل وخاصا لانه انسب بالمقام واوفى بتادية
المرام واتم فائدة واعم عائدة وتقدير ابتدى مخل بالغرض من شمول
البركة للكل وقول المولى الخسروي هو اولى امتثالا للفظ الخبر منعه
الهمام حسن الرومي بان مناط الامتثال البدء وبالتسمية لا تقدير
فعله اذ لم يقل فيه كل امر ذي بال لم يقل فيه او لم يضمر فيه ابتدى
وافتتح مفوت للمعنى المناسب لفعل الشروع اذ القصد تلبس جميع
اجزاء الفعل بالتبرك فلما تعذر تحقيقا ولا حرج في الدين جعل طائفة
كون المشروع فيه ملتبسا بها كما في النية حيث اعتبرت في ابتداء العبادة
تحقيقا وفي كلها تقديرا وحذف الالف من بسم لكثرة الاستعمال وطولت
الباء للدلالة عليه واشارة الى انها فانها كانت في الاصل حرفا منخفضا
لكن لما اتصلت باسم الله ارتفعت وسمت وجعل مناط الحذف كثرة
الاستعمال يعرف وجه اثباتها عند اتصالها بلفظ اخر نحو لذكر اسم الله
حلاوة او مضاف الى اسم اخر نحو باسم ربك والباء للجر وكسرت لتشابه
حركتها عملها ثم ان كون المتعلق به متقدما على الرحمن الرحيم هو ما
درج عليه المحققون لكن قال البلقيني قضية البداءة بالاسم وافادة
الاختصاص التي ادعاها الزمخشري كون المقدر مؤخرا عن البسملة
بكمالها لئلا يمتنع الفصل بين الموصوف والصفة بما لم يتقدم تقديره
في هذا الموضع والاسم ما يجمع اشتقاقين من السمة او السمو فهو بالنظر
الى اللفظ وسم وبالنظر الى الحظ عن الذات سمو قاله الحرالي والله اسم

Copyright King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)